وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير – البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم في علوم الاقتصاد

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

النفقات العامة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة الجزائر (2005-2022)

من اعداد الطالبتين:

- بوزيد مارية.
- بوزيد حنان

نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من:

1. بلحاج امينة .....رئيسا
2. د. نواري خيرة .....مشرفا
3. أمير صفية ..... عضو مناقش

السنة الجامعية 2023-2024

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله نحمده وستعينه على فضله وعطائه

ونسأله ان يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح

كلمة شكر وعرفان الى من انار لنا طريقنا في انجاز هذا العمل

كل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الفاضلة د. نواري خيرة التي تفضلت بالأشراف على هذه المذكرة والتي لم تتأخر في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد.

مع الشكل الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالمركز الجامعي نور البشير البيض

اهداء

من قال انا لها نالها

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا الذي بفضله ها انا اليوم انظر الى حلم طال انتظاره وقد أصبح واقعا افتخر به.

الى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله داعمتي الأولى والابدية "امي" اهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، الى من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل الى أوسط أبواب الجنة "ابي" حبيبي

الى من قيل فيهم:

"سنشد عضدك بأخيك"

أخي "عبد الله" ادامك الله ضلعا ثابتا لي

الى من آمنت بي داعمتي الحبيبة اختي الغالية "خديجة"

الى اخواتي "خولة وسهيلة والخنساء وهيفاء"

الركن الأمين منه ابدأ واليه انتهي

الى رفيقات العمر وصديقاتي الغاليات "امال" و"حليمة" و"حياة" وفقهما الله وادامهما لي من المقربين

الى صديقتي ورفيقة المشوار الدراسي "حنان" حفظها الله

الى كل من أحبهم الى كل من يعرفني.

مارية

اهداء

الفضل كله للواحد القهار الذي لولاه ما ارتقى العلم ولا خط القلم ولا انعدلت الهمم فحمدا كثيرا وشكرا جزيلا للبارئ المعطي المنان.

مهداة:

الى الوالدين العزيزين حفظهما الله بعينه التي لا تنام واطال الله في عمرهما ان شاء الله.

الى صغيرتي فلذة كبدي بنيتي "ندى تسنيم"

الى كل من أكن له انبل مشاعر الحب والاحترام وبالأخص الاختين خديجة وام الخير حفظهم الله من كل سوء.

الى كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد واخص بالذكر اخي سندي الدائم "حكيم" وفقه الله وسدد خطاه

الى زميلتي مارية التي قاسمتني معاناة هذه المذكرة

اليكم جميعا اهدي احترامي وعملي

حنان

الملخص

الملخص :

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع النفقات العامة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة وقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي نظر لكونه يساهم في ضمان مستوى معيشي أفضل، ومن اجل ذلك طبقت عدة استراتيجيات تنموية تمثلت في برامج تنموية وسياسات إصلاحية قصد مواكبة حاجات المجتمع الجزائري معتمدة في ذلك على الانفراج المالي الذي شهدته نتيجة العوائد النفطية الإيجابية . وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة مسار السياسة الانفاقية ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

وقد خلصت هذه الدراسة الى ان هناك تأثير للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال وجود علاقة طردية المتغيرين ، وعلاقة عكسية غير معنوية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، اما عن العلاقة بين الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي فهي علاقة طردية غير معنوية.

الكلمات الافتتاحية: النفقات العامة، النمو الاقتصادي، الجزائر.

SUMMARY:

This research paper deals with the subject of public expenditures and their relationship to economic growth in Algeria as one of the topics that have received great attention in recent years Algeria has strengthened its interest in economic growth as it contributes to ensuring a better standard of living, and for that several development strategies have been applied represented in development programs and reform policies in order to keep pace with the needs of Algerian society, relying on the financial détente witnessed as a result of positive oil revenues. This study aims to clarify the nature of the relationship between public expenditures and economic growth in Algeria by studying the course of spending policy and the extent of its contribution to improving economic growth rates.

This study concluded that there is an impact of public expenditures on economic growth in Algeria through the existence of a direct relationship of variables, and an inverse relationship is significant between public revenues and economic growth, while the Relationship between the public budget and economic growth is a direct relationship is significant.

Opening remarks: Public expenditures, economic growth, Algeria.

فهرس المحتويات

الفهرس

كلمة شكر وعرفان

اهداء

ملخص الدراسة

الفهرس ..... I- III

قائمة الجداول IV

قائمة الاشكال V

قائمة الرموز VI

فهرس المحتويات

الفصل الأول : الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد: 1

المبحث الأول: النفقات العامة والنمو الاقتصادي.. .ERREUR ! SIGNET NON DEFINI

1.**عموميات حول الانفاق العام**..... 2

1.1. تعريف النفقات العمومية وعناصرها:..... 2

1.1.1.مفهوم النفقات العامة:..... 2

2.1.1.تصنيف النفقات العامة في الجزائر:..... 3

-أقسام نفقات التسيير: 4

3.1.1.نفقات التجهيز:..... 5

تعريف نفقات التجهيز: 5

2.1.وظائف النفقات العامة وتقسيماتها: 6

1.2.1.وظائف النفقات العامة:..... 6

تقسيمات النفقات العامة:..... 8

ثالثا: قواعد الانفاق العام ومحدداته..... 11
قواعد الانفاق العام: 11
محددات النفقات العامة:..... 12
2- **النمو الاقتصادي**..... 13
2.2.**عموميات حول النمو الاقتصادي**..... 13
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه : 13
مفهوم النمو الاقتصادي: 13
- مقاييس النمو الاقتصادي: 14
ثانيا: محددات والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي: 14
- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي: 15
ثالثا: العلاقة النظرية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي:..... 19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... **21**
1.الدراسات السابقة باللغة العربية..... 21
2.الدراسات السابقة باللغة العربية الأجنبية:..... 31
خلاصة الفصل: 34
الفصل الثاني: ا دراسة تحليلية لعلاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2022
تمهيد..... 35
المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر (2005 -2022)..... **36**
1-برامج الإنفاق العام في الجزائر 36
1.1.برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):..... 37
2-1- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): 40

1-3-برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014): 43

1-4- برنامج المخطط الخماسي لتنمية 2015-2019 45

1-5-برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024): 46

2- تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)..... 49

2-1- تبويبات الإنفاق العام في الجزائر..... 51

2-2- تحليل الإنفاق العام في الجزائر..... 53

المبحث الثاني : دراسة تحليلة للنفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال(2005 – 2022). 57

1- تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2022)..... 57

2-علاقة أدوات الانفاق العام بالنمو الاقتصادي 59

1-العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي: 60

1-1: العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي: 60

1-2- العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي: 62

خلاصة الفصل: 64

الخاتمة: 78

قائمة المراجع 82

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	38
02	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	42
03	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	44
04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2017	46
05	المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	48
06	تطور الارادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2022	50
07	تطور بنية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2005-2022	54
08	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2022	58

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم01	العلاقة بين الأنفاق العام والنمو الاقتصادي	60

Multiplier	الية المضاعف
Granger	سببية غرانجر
VAR	نموذج شعاع الانحدار الذاتي
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة
VEC	نموذج تصحيح الخطأ
IBM	برنامج احصائي
Excel	برنامج احصائي
Vector Auto-Regression	نموذج الانحدار الذاتي الموجه
Eviews	برنامج تحليل احصائي
DEP-PIB	نسبة نصيب الإنفاق الحكومي إلى النتائج المحلي الإجمالي
DINF	معدلات التضخم
DPOP	معدل النمو السكاني
VECM	نموذج اشعة تصحيح الخطأ
OLS	نموذج المربعات الصغرى الخطية
ADF	تقنية اوراكل
Philips-perron	تقنية فيليبس
PCD .	المخططات البلدية للتنمية

مقدمـــــة

يعد الانفاق العام أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومات بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بحيث يرتكز تأثير الانفاق العام على مكونات الناتج المحلي، مما يساهم في احداث تغييرات هامة في المقدرة الإنتاجية والطلب الكلي والذي يجعله أداة حيوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ولقد اهتم الفكر الاقتصـــادي الكلاســـيكي بتحديد المبلغ الواجب انفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وبالتالي فالدولة في ظل النظرية التقليدية لم تكن تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد أعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لســير المرافق العامة وتحافظ على وجود أكثر قدر ممكن من الموارد الإنتاجية بين أيدي افراد المجتمع لأنهم أكثر كفاءة من الحكومة في استخدام مواردهم.

لذلك لم يتعرض التقليديون لتحليل البحث الاقتصـــادي للنفقة والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية للأفراد لاعتقادهم بحيادها واعتبارها قضية ادارية وسياسية لا مشكلة مالية اقتصادية.

ومع التطور الاجتماعي الذي شهده العالم وما صاحب ذلك من تطور الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى الأزمات الاقتصـادية متعددة الجوانب التي عرفها نظام الرأسمالي أزمة الكسـاد الكبير 1929والتي صـاحبها اختلالات اقتصـادية أدى إلى تغييرات واسعة بعد عجز آلية السوق في إعادة التوازن حيث أكد الاقتصاديون المحدثون استحالة تحقيق ذلك دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ومن هنا تم تغيير الفكر الاقتصـادي النقدي إلى الفكر الاقتصـادي المالي حيث ركز هذا الأخير الذي كان محصلة لأفكار كينز على الانفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي .

ومع تطور الدولة في النشاط الاقتصادي تعاظمت أهمية الانفاق العام وأصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي المعاصر على الآثار الاقتصادية والاجتماعية له.

الى هنا يقف النمو الاقتصادي كهدف رئيسي لسياسة الاقتصاد الكلي التي تنتهجها كل من البلدان المتقدمة والنامية، بما في ذلك الجزائر التي شـهدت مثل الدول الأخرى تقلبات بسـبب اعتمادها على النفط اسـتجابة لأزمة النفط عام 1986، نفذت الحكومة الجزائرية إصـلاحات شـاملة واعتمدت سـياسـة مالية توسـعية لمعالجة الاختلالات الهيكلية. وتركزت على زيادة النفقات العمومية وبالتالي شـهدت ارتفاعا ملحوظا خاصـة في الالفية الجديدة بالنسـبة لسـياسـة

الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001. وقد تبنت الحكومة برامج تنموية عديدة وقامت بتخصيص مبالغ مالية ضخمة، بفضل التحسن الإيجابي لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

1) الإشكالية: بالاستناد الى ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل العلاقة بين كل من النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2) الأسئلة الجزئية:

ينبثق من ضمن الاشكال المحوري مجموعة من الأسئلة الفرعية سيتم الإجابة عنها عبر مراحل هذه الدراسة وهي كالاتي:

- هل تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالإنفاق العام الذي قامت به الحكومة الجزائرية من خلال البرامج التنموية خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2022؟
- هل تمكنت الجزائر من خلال السياسة التي طبقتها للإنفاق العمومي التأثير على النمو الاقتصادي؟

3) فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الاتية:

- النفقات العامة لها دور في تحقيق الاثار المرغوب فيها والغير مرغوب فيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- تطور الانفاق الحكومي مرتبط بالتطورات التي تطرأ على سوق النفط الدولية.

4) أسباب اختيار الموضوع:

- محاولة معرفة وإظهار ما إذا كانت النفقات العمومية تلعب دورا في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر، ام ان النمو هو المحفز على الانفاق العام.
- محاولة اثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات التحليلية التي تدرس العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- اهمية سياسة الإنفاق الحكومي والتي تتوجب تجسيدا صحيحا لها عن طريق قرارات واضحة المعالم ومتأسسة على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي.

5) أهمية واهداف الدراسة:

تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الأهمية البالغة للإنفاق العام من الناحية الاقتصـــادية والاجتماعية. وبالتالي فان الدراســـة تتضـــمن تحليل للنفقات العامة والنمو الاقتصادي باستخدام أساليب التحليل حيث بإمكانها ان تساعد في اتخاذ القرارات مستقبلا.
نسعى من خلال هذا الموضوع الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على النفقات العامة واهم عناصرها.
- التعرف على النمو الاقتصادي واهم عناصره.
- معرفة نوع العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

6) حدود الدراسة :

- لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على دولة الجزائر والتي توجهت نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باللجوء الى اداة الانفاق العام، وذلك لمعرفة العلاقة القائمة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

- اما من حيث الاطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من سنة 2005 الى سنة 2022 كون هذه الفترة كفيلة ومناسبة لتحليلها بالإضافة الى توفر المعطيات اللازمة .

7) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في اعداد هذه الدراســة على أدوات المنهج الوصـــفي وأدوات المنهج التحليلي حيث اعتمدنا على المنهج الادوات الوصفية في الجانب النظري في البحث والذي من خلاله تم التطرق الى عموميات حول النفقات العامة والنمو الاقتصـادي ، ثم اسـتخدمنا أدوات المنهج التحليلي والتي بدورها سـاعدت بشـكل كبير على تفسـير النتائج بغية التعرف على طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

8) هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث الى فصلين كل فصل يتكون من مبحثين:

الفصـــــل الأول كان عبارة يتمحور حول الادبيات النظرية ويتكون من مبحثين، المبحث الأول نظريا تطرقنا فيه الى النفقات العامة اما المبحث الثاني فقد شمل النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى الفصل الثاني كان عبارة عن الادبيات التطبيقية والتي تم فيها عرض لبعض الدراسات السابقة كمبحث اول والمبحث الثاني تم فيه دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

9) مرجعية الدراسة:

اثناء انجاز هذا البحث تم اللجوء الى عدة مصادر ومراجع منها:

- الاعتماد على الكتب، والمذكرات والمجلات وكلها كانت عبارة عن مراجع باللغة العربية.
- الاستعانة بشبكة الانترنيت من اجل الحصول على الدراسات السابقة لموضوعنا.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

ان الدولة من اجل القيام بمختلف وظائفها تضـطر للقيام بنشـاطات تتطلب مبالغ مالية ومصـاريف وهذا ما يعرف بالنفقات العمومية، ليحتل الانفاق العمومي أهمية كبيرة في الدراسـات الاقتصـادية، كونه احد أدوات السـياسـة المالية والتي تمثل بدروها ركن أسـاسـي تعتمد عليه الدولة، بحيث تعتبر السـياسـة الانفاقية من اهم العناصـر المؤثرة على المتغيرات الاقتصـادية وذلك من خلال تدخل الحكومة في الاقتصـاد عن طريق توجيه النشـاط الاقتصـادي في شـتى القطاعات لتحقيق الأهداف المرسـومة والنهوض بالاقتصـاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصـادية. وهكذا أصـبحت النفقات العامة وسيلة لحسن سير المرافق العامة بالإضافة الى انها أداة فعالة للتأثير في النشاط الاقتصادي.

ومن اجل الالمام بهذا الفصل تم تقسيمه الى مبحثين:

- **المبحث الأول**: النفقات العامة والنمو الاقتصادي .
- **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: النفقات العامة والنمو الاقتصادي

لقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة نتيجة لتطور مماثل حصل في دور الدولة في المجتمع وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، كما تقوم الدولة بهدف اشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة بصرف وإنفاق مبالغ مالية حيث تدعى بالنفقة العامة.[1]

1.عموميات حول الانفاق العام

1.1. تعريف النفقات العمومية وعناصرها:

1.1.1.مفهوم النفقات العامة:

لبيان مفهوم النفقة العامة وجب البدء اولا بالتعريف اللغوي ثم التعريف الاصطلاحي لها:

أ- **المفهـــوم اللغـــوي**: ان النفقة مشتقة من مادة النون والفاء والقاف، وهما اصلان صحيحان يدل احدهما على انقطاع الشيء وذهابه والأخر على إخفاء الشيء واغماضه .ونقول الفرس أي الهلك او النفاق بفتح النون أي الرواج نقول نفقت السلعة أي راجت والنفقة في اللغة بمعنى الإخراج والذهاب يقال نفقت الدابة اذا خرجت من الملك صاحبها بالبيع والمصدر المنفوق كالدخول والنفقة اسم مصدر وجمعها نفقات[2].

ومنه قوله سبحانه وتعالى:

": **"قل لو كنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا"**[3].

ب- **المفهوم الاصطلاحي**: النفقات العامة ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها).[4]

---

[1] عبد الدايم موسى، يوسفي زكرياء، دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSAJ)بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة احمد دراية-، ادرار،الجزائر،2018/2017، ص 05.

[2] براهيمي مايسة، بومالة امينة،الحماية الجزائية للحق في النفقة مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة محمد الصديق بن يحيى،جيجل،2023/2022، ص:08/07.

[3]سورة الاسراء ،الآية 100.

[4]العربي بن علي بوعلام، اليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2017/2016،ص12.

- النفقة العامة مبالغ نقدية أُقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ج- التعريف القانوني : لم يرد في التشريع الجزائري تعريف للنفقات العامة عدا تلك الإشارات التي تناولها في إطار الميزانية العامة للدولة أو ما تعلق باعتمادها، وهذا ما ورد على وجه الخصوص في المادة 06من قانون 17-84 التي تنص: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"، كما نصت المادة 23من نفس القانون وفي الفصل الثالث المعنون بالنفقات العامة بقولها: " تشتمل الأعباء الدائمة للدولة على ما يلي:

نفقات التسيير، نفقات الاستثمار، القرض والتسبيقات.[2]

2.1.1.تصنيف النفقات العامة في الجزائر:

تضمنت المادة 23 من القانون رقم 17-84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية تقسيما للنفقات العامة ، الى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز:[3]

-نفقات التسيير : تمثل نفقات التسيير جزءا هاما من النفقات العامة سواء كان تلك من ناحية الحصة المالية التي بها هذه النفقة أو الدور الفعال لها من حيث تسيير الهياكل الإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن أثرها غالبا ما يكون غير مباشر.[4]

-تعريف نفقات التسيير : هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.[5]

---

[1]علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ،ص 89.

[2]العربي بن علي بوعلام، مرجع سابق،ص 13.

[3] بورصاص امال، بلعيد بهية، عن تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية،2021/2020، ص18.

[4]زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي للفترة: 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم،ص:08/07.

[5]درواسي مسعود، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر،08 ماي 2005،ص347.

إن هذه النفقات حتى وإن كانت لا تهدف إلى خلق استثمارات بصفة مباشرة فإنها تؤدي الى تسيير محكم للمصالح العمومية والإدارية الدولة، وبالتالي تؤدي هذه الأخيرة دورا مهما في تحقيق المنفعة العامة.[1]

-أقسام نفقات التسيير:

تنص المادة 24 من القانون -84 17 المؤرخ في /07/ 07 1984 المتعلق بقوانين المالية، على أن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب[2]:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات:

يشمل على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطات العامة : تمثل نفقات تسيير السلطات العامة السياسية مثل البرلمان بغرفتيه، المجلس الدستوري ....الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

- النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح : تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، وتضم ما يلي : مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، إعانات التسيير، نفقات مختلفة.

- التدخلات العمومية : تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تنقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعمليات كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

3.1.1.نفقات التجهيز :

تعريف نفقات التجهيز :

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد[3] ، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من

[1] زرواط فاطمة الزهراء، مرجع سابق،ص07.

[2] المادة 24 من القانون رقم84/17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل 7جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد 28الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984، ص06.

[3] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1992،ص32.

الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. [1]

وبأكثر تفصيل هي عبارة عن الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، حيث أن هذه الاعتمادات تمثل الحد الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه أثناء صرف هذه النفقة وتسجل نفقات التجهيز العمومي ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج والتنفيذ باعتمادات الدفع.[2]

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المادة 35 من القانون رقم 17-84على وفق ما يلي:[3]

- **العناوين** : تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية

- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد .

- النفقات الأخرى برأس المال، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

- **القطاعات** : أما فيما يخص القطاعات فتجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) :المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

- **الفصول والمواد** : أما بالنسبة للفصول والمواد فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، بحيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة.

---

[1] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] زرواط فاطمة ، مرجع سابق، ص: 12/11.

[3] المادة 35 ، من القانون 17-84، المتعلق بقانون المالية، مرجع سابق،ص 07.

2.1.وظائف النفقات العامة وتقسيماتها:

1.2.1.وظائف النفقات العامة:

تبعا لما جاء به Richarde Abel Musgrave سنة ،1959فإنه توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي :[1]

1. تدعيم تخصيص مواد في الاقتصاد ؛
2. إعادة توزيع الدخول؛
3. تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل لنوعية النفقة العامة طريقة تمويل النفقة العامة سواء عن طريق الضرائب ، القروض أو الإصدار النقدي.

1. **تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد:**

يقصد بتخصيص المواد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياطات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية ، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد بين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية التبعية في هذا الإطار[2] . وعلى هذا الأساس فإن توزيع المواد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة ، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للمواد المتاحة حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها.[3]

وتخصيص الموارد يشمل عديد التقييمات نجد منها:[4]

-تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص ؛

---

[1]بركات داودية ، بلهزيل انيسة، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون ،تيارت، 2016/2015، ص: 15/14/13.

[2]عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية ،مصر،1984،ص42

[3]عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي: تحليل الكلي ، الطبعة الأولى ، مجموعة نيل العربية ، القاهرة، مصر، 2003، ص20.

[4]درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص84.

-تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك؛

-تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص؛

- تخصيص بين الخدمات والخدمات الخاصة.

2. إعادة توزيع الدخل:

وتعتبر الساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة [1] في أية تركيبة من النفقات كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد . لكن هناك العديد من الاقتصاديون ما يسمى " إعانات البطالة" كونها تساهم في تكريس التكاسل وانعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص عمل ،وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإدارية، ورغم ذلك إلا أنها تشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك كما أن نظام الحماية الاجتماعية والذي يرتكز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاحة للطبقة المتوسطة.

3. تدعيم تخصيص الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار مستوى العام للأسعار ، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو ، توزيع الدخول ، الاستهلاك ، العمالة وغيرها ، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لارتفاع في المستوى العام للأسعار ، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للمواد وثبات المستوى العام للأسعار باعتبارها هدفان متضادان بالتالي فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد القومي، من خلالها كالإعلانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة، وهذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار

[1] بركات داودية، بلهزيل انيسة، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد[1].

تقسيمات النفقات العامة:

أدى تطور دور الدولة المعاصرة وتدخلها في مختلف الميادين إلى تعدد أوجه نشاطها وما رافقه ذلك من ازدياد في حجم نفقاتها وتنوعها لذلك استأثرت تقسيمات هذه النفقة وآثارها بالحيز الأكبر من اهتمامات المؤلفين الماليين الحدثين. ومن بين أهم تلك التقسيمات نذكر:[2]

1. **التقسيم الإداري للنفقات العامة:**

يعتبر التقسيم الإداري للنفقات العامة من أقدم تقسيماتها. ووفقا لهذا التقسيم يحدد لكل من أجهزة الدولة المختلفة جزء معين من الموارد العامة ليتسنى لها لاحقا رسم سياستها الاتفاقية، مما يمنح للمطلع على الميزانية معرفة اتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة.[3]

[1] بركات داودية، بلهزيل انيسة، مرجع سابق ص14.

[2] بن وليد فاطمة، الشريف الشريفة، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 2016/1971)،مذكرة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة احمد دراية ،ادرار،2019/2018، ص: 11/10/09.

[3] فوزت فرحات،المالية العامة، الاقتصاد المالي ، دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية،2010،ص 272.

2. التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

يهدف التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة لتبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية. وفي هذا الشأن أوضح خبراء الأمم المتحدة في تقرير لهم تبويبا للتقسيم الاقتصادي كما يلي:

أ- **النفقات الجارية** :وهي التي تتكرر بصفة دورية لتسيير المرافق العامة بانت ام وتشمل بدورها العديد من النفقات والتسديدات والإعانات.

ب- **النفقات الرأسمالية** :وهي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية أو بمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية (تحويلات رأسمالية، قروض مباشرة، إجمالي الاستثمارات).[1]

3. تقسيمات النفقة حسب دوريتها وانتظامها:

يظهر هذا التقسيم النفقات العامة موزعة بين نفقات عادية وغير عادية. ويراد بالنفقات العادية النفقات المنتظمة التي تتمتع بالدورية والانتظام كرواتب الموظفين، أجور العمال ونفقات الصيانة ...الخ. أما النفقات العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية وانما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة كنفقات التعميم ...الخ[2].

4. تقسيم النفقة من حيث مقابلها أو آثارها:

يمكن تقسيم النفقات العامة من مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق غرض محدد.

أ- النفقات الحقيقية: تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية. ومثال ذلك ما يصرف للعاملين في أجهزة الدولة من مرتبات ومكافآت مقابل الخدمات التي يقدمونها وكذا ما ينفق لشراء مختلف السلع التي تحتاجها الإدارات الحكومية لتسيير شؤنها، وتنقسم بدورها إلى:

---

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة ، السياسات المالية للنظام الرأسمالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،1999، ص: 52/51.

[2] عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، ط 2010 ،ص 111.

✓ **نفقات جارية:** فتشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة مثل الأجور

والمكافآت، مستلزما الإنتاج من موارد أولية ... الخ.

✓ **نفقات استثمارية** :فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، مثل: ما يصرف لبناء السدود وانشاء محطات القوى الكهربائية

ت- **النفقات التحويلية** :تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات. فهي تهدف بذلك إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل النفقات الموجه للمشروعات الاقتصادية أو اجتماعي مثل منح اعانات للمعاقين أو مالي مثل فوائد الدين العام وأقساط استهلاكية[1]. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات في الجزائر تصنف على النحو الآتي: [2]

- **نفقات التسيير** :وتتضمن أربعة أبواب:
- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.
- **نفقات الاستثمار** :وتتضمن ثلاثة أبواب:
- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

[1] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، ط2004، ص: 214/213.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الثالثة،2006،ص 181/180.

ثالثا: قواعد الانفاق العام ومحدداته

قواعد الانفاق العام:

قواعد الإنفاق الحكومي :تحكـمُ الإنفـاق الحكـومي ثـلاث قواعـد، وهـي قاعـدة المنفعـة، قاعـدة الاقتصـاد وقاعدة الترخيص ويمكن شرح هذه القواعد في ما يلي: [1]

أ- **قاعدة المنفعة** :يجب أن يهدف الإنفـاق الحكـومي إلى تحقيـق أقصـى منفعـة اجتماعيـة ممكنـة، لـذلك لا يجوز للدولة أن تنفق على أمور لا يرجى منها نفع. إلا أن المنفعـة الـتي تهـدف الدولـة إلى تحقيقهـا تختلـف عن المنفعة عند الأفراد. ولا تقتصر فكرة المنفعة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها. وإنما تشمل على ما يمكن أن تـدره الأمـوال المنفقـة علـى العـاطلين علـى العمـل في صـورة إعانـات مـن منـافع كـذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج.

ب- **قاعـدة الاقتصـاد** :وتتضـمن تجنـب التبـذير في النفقـات العامـة لأن مـبرر النفقـة هـو مـا تحققـه مـن منفعـة اجتماعية، ولا تقوم المنفعـة عـن طريـق إنفـاق تبذيري كزيادة عـدد المـوظفين بشـكل يفـوق الحاجـة لهـم أو إجـراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة. والإنفـاق الزائـد علـى المظاهر في الـدوائر الحكوميـة ويحتاج تجنـب التبــذير في الإنفـاق العـام إلى تعـاون وتضـافر جهـود مختلفــة ورقابـة الـرأي العــام للكشـف عن ذلك إلى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية.

على أن ذلك لا يعني التقتير لأن التقتير في الإنفاق العام الذي يؤدي إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة غير صحيح، بينمـا الاقتصـاد يعـني إنفـاق المبـالغ اللازمـة علـى العناصـر الأساسـية والجوهريـة في الموضـوع، فالإنفاق على مشروع اقتصادي ضروري يجب تقديم ما يلزمه من الأموال، لكن الكماليات والزخارف ليست ضرورية وبالتالي يمكن تجنبها.

ت- **قاعدة الترخيص** :تعـني النفقـة العامـة تصـرف هيئـة عامـة بـأموال عامـة، لـذلك يجـب أن تخضـع لترخـيص مسبق من السلطة المختصة أي السـلطة التشـريعية الـتي لهـا فقـط حـق منـح هـذا الترخـيص. ويكـون ذلـك بقانون خاص واجـب التنفيـذ، ولا يجـوز الخـروج عنـه إلا باسـتثناء قـانوني، إن وجـود هـذه القاعـدة والتقيـد بها يعد وسيلة فعالة للحفاظ على الأموال العامة من الإسراف والتبذير[2].

---

[1] هيفاء غانيه، الانفاق الحكومي والنمو الاقتصـــادي : اختبارقانون فاغنر في الجزائر خلال الفترة (2017/1980)،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي،2020/2019، ص:8/7.

[2] هيفاء غانيه، مرجع سابق،ص08.

محددات النفقات العامة :

تكمن محددات النفقات العامة فيما يلي:[1]

- **قدرة الدولة في الحصول على إيرادات والمقدرة المالية للدولة:**

من الطبيعي ان يتحدد حجم النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات (العادية والغير العادية).

وتجدر الإشارة هنا الى ان الدولة تكون شانها شان افراد القانون الخاص من حيث تحديد انفاقها بمقدراتها المالية، ولكن من المفيد ان نشير الى ان الدولة تتمتع بقدر مبير من المرونة من الانفاق نظرا لما لها من سلطة السيادة في فرض متخلف الضرائب والرسوم، والاقتراض من السوقين المالية والنقدية، علاوة على إمكانية لجوئها الى الإصدار النقدي ،تختلف فيه عن الافراد في هذا المجال .

- **مستوى النشاط الاقتصادي:**

كان الفكر الاقتصادي حتى عام 1936يؤمن بوجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة. اما بعد ظهور النظرية الكينزية فقد أصبحت النفقات العامة أحد الأسلحة الهامة التي يمكن استخدامها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ففي فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي تلجا الدولة الى إنقاص حجم النفقات لتجنب ظهور الاثار التضخمية فيها او على الأقل الاقلال منها، وفي فترات الكساد تلجا الدولة الى زيادة حجم النفقات العامة بالقدر اللازم لرفع مستوى الطلب الفعلي فيها بما يسمح بتحقيق التوظيف الكامل. وبالتالي أصبحت الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدولة ومستوى نشاطها الاقتصادي

- **ضرورة الحافظة على قيمة النقود:**

كان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يعطي أهمية كبرى للسياسة النقدية باعتبارها وسيلة فعالة تسمح بتحقيق هدف عام هو المحافظة على قيمة النقود أي منع تدهور قوتها الشرائية. النظرية الكينزية لم يعد يعطيها نفس الأهمية، الا ان هنالك وسائل أخرى لتحقيق الهدف ذاته، وفي مقدمتها حجم النفقات العامة.[2]

[1] ايمان الاخضري، منارنتاري، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2020/1990، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2022/2021، ص05.

[2] ايمان الاخضري،منار نتاري، مرجع نفسه،ص06.

2- النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا أساسيا للدول لتعزيز مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،كما يعتبر مؤشرا رئيسيا لصحة الاقتصاد بشكل عام .

2.2.عموميات حول النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه :

مفهوم النمو الاقتصادي:

تعددت تعريفات النمو الاقتصادي ، لذلك سنذكر بعضها حتى يتضح مقصودها: [1]

- معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة؛
- الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معينٌ"؛
- حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي او إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

_**النمو الاقتصادي** عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول أسبابها.

كما أن الزيادة الحاصلة في دخل الفرد وجب أن تكوف حقيقية ولا يكفي أن تكون نقدية، ما معناه يجب استعباد معدل التضخم.

_إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن تترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي لابد لمعدل النمو الاقتصادي أن يتجاوز معدل النمو السكاني ، وبالتالي

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

كما أن:

الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي الفردي / المستوى العام للأسعار

[1] المدني كريمة، خياري فريال، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017/1990، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018، ص13/12.

ومما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة ،بما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

– مقاييس النمو الاقتصادي:

– ان قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني الذي يعبر عن النمو الاقتصادي يتم من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني الي تعبر عن ذلك النشاط، من اهم تلك المؤشرات[1]:

–**الناتج الوطني** : باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة ، فإنه يمكن اخده مقياسا للتعبير مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل

الوطن ، فقياسه من سنة الى اخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

و في هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو الي تسمح بقياس تلك التذبذبات:

–معدل النمو السنوي : يمثل التغيير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبة الى قيمة الدخل من سنة الى اخرى ، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

– **معدل النمو الكلي** : يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن ان نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغيير الفعلي للدخل الوطني.

– معدل النمو السنوي المتوسط : ويعني بدراسة تغيير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذ في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية.

–الدخل الفردي : تكمن اهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الانتاج وتطور السكان ، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفعه.

ثانيا: محددات والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

تناولت العديد من النظريات موضوع محددات النمو الاقتصادي و منها ما فسرت النمو بعوامل اخرى كالعوامل المالية ، السياسة الطبيعية (مثل الموارد المتاحة و الكثافة السكانية) و حتى البيئة و الثقافية : [2]

–**العمل** : يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية انتاج سلع و خدمات قصد اشباع حاجات و يمكن قياس

[1] بن فاضل سامية، النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة(2001–2016)دراسة قياسية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2018/2017، ص37.

[2] بن فاضل سامية، مرجع سابق، ص37.

حجمه بعدد العمال او بعدد ساعات العمل الفعلية ، كما لا يجب اغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس، و التكوين لما في ذلك من اثر بالغ على انتاجية عنصر العمل و المتمثلة في نسبة الانتاج المحقق الى عدد وحدات العمل المستخدمة ، فقد يزيد الانتاج دون الرفع من عدد العمال او ساعات العمل. ما معناه ارتفاع انتاجية عنصر العمل نتيجة تغير او تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا).

-تراكم راس المال : يعتبر سلعة تستخدم في انتاج سلع وخدمات اخرى وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الانتاج ، فهو يمثل بذلك الاستثمارات وكل مؤشر اخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني ، اذن فتراكم راس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار اي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

-التقدم التقني : هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الانتاج او لطبيعة السلع المنجزة و الي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات او بالحفاظ الانتاج بمدخلات اقل ، حل مشاكل الاختلافات الي تحد من الانتاج، انتاج سلع جديدة او من نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيني حيث يفرض في الواقع تغير معتبر ومناسب في معاملات الانتاج لأنه مدعو لتحسين وتطوير الاداء الاقتصادي. كما يمكن تعريفه على انه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.[1]

- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:[2]

1. نظرية آدم سميث: (Smith Adam)

تمثل كتابات "سميث" بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ولقد أعتبر "سميث" أن العمل هو مصدر ثروة الأمم حيث أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة ثروة الأمم؛ أي أن "سميث" اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو واعتبر أن تقسيم العمل يعد أهمها لما له من دور في زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العمال المتخصصين وزيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة

[1] بن فاضل سامية، مرجع نفسه، ص 38.

[2] بن وليد فاطمة ، الشريف شريفة ،مرجع سبق ذكره ،ص: 16/15/14.

إلى تناقص المدة الزمنية اللازمة للعملية الإنتاجية، كل هذا يسهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تسهيل مهمة تراكم رأس المال، ولقد كان "سميث" يؤكد على أن نمو الناتج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة لتر اكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الزراعي والصناعي المعتمد على تخصص العمل ، كما أن "سميث" كان يرى أن إنتاجية العمل تزداد وتتنامى مع اتساع حجم السوق، حيث كلما زاد اتساع هذه السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع في إنتاجية العمل، ويؤمن ارتفاع إنتاجية العامل الوفرة في السوق مما ينشط الطلب وهذا يعني زيادة حجم السوق ومن ثم إيجاد إمكانيات جديدة للتقسيم وهكذا تستمر العملية، بالإضافة إلى ذلك تفتح التجارة الحرة المجال على أسواق عالمية مما يسمح بزيادة تخصيص المهام بأكثر دقة.[1]

2. نظرية ريكاردو: (Ricardo David)

يعتبر صاحب هذه النظرية "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو إقتصادي، حيث كان يرى أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، غير أنه كان يرى أنه كلما إزداد عدد العمال في قطعة من الأرض إزداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص، وهو ما سماه بقانون تناقص الغلة، ولم يعطي "ريكاردو" للتقدم التكنولوجي دور يذكر للتقليل من هذا التناقص في معدلات الزيادة ولهذا فقد تنبأ بأن إقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ولقد حلل "ريكاردو" عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع إلى ثلاث طبقات هم الرأسماليون والعمال والإقطاعيون، حيث أن الرأسماليين الذين يتحصلون على الأرباح هم الذين يلعبون الدور الأساسي في الإقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة؛ وذلك من جهة لبحثهم المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن، ومن جهة ثانية لسبب إعادة استثمارهم لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة وهو ما يؤدي في النهاية إلى توسيع تراكم رأس المال، في حين أن العمال مهمين أيضا للعملية الإنتاجية لمساهمتهم فيها مقابل تلقيهم للأجور إلا انهم يعتبرون أقل أهمية من الرأسماليين على إعتبار أن الرأسمالي هو من يوفر الآلات والعتاد وكل ما يحتاجه العمال للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاعي فهو مالك الأرض وهو بدوره مهم لأنه يقدم الأرض للرأسمالي وهي العنصر الأساسي للعمل الزراعي ويتحصل مقابل ذلك على ريوع.

[1] الوليد قسوم ميساوي، اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2018، ص 50.

أما عن التجارة الدولية وحسب "ريكاردو" فهي مهمة جدا في المجال الاقتصادي خاصة عند التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل، بالإضافة إلى أنه من المهم أيضا عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق فرض الضرائب لأن ذلك سيحد من الرغبة الاستثمارية للرأسماليين وهو ما من شأنه كبح عملية التنمية.[1]

3. . نظرية روبرت مالتوس: (Malthus Thomas)

إن أفكار "مالتوس" ركزت على جانبين هما نظريته في السكان ونظريته في الطلب، حيث حسب هذه الأخيرة فإن "مالتوس" يعد الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج عكس الآخرين والذين يرون استنادا إلى قانون (ساي) أن العرض هو الذي يُ نشأ الطلب، ويرى "مالتوس" أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الإستمرار في النمو، وركز بذلك على إدخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وهو بدوره ما يعيق التنمية.[2]

4. نظرية شومبتر: (Schumpeter Joseph)

لقد إعتبر "شومبتر" أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الإقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الإبتكارات في العملية الإنتاجية، وتأخذ هذه الإبتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق وإستخدام طرق إنتاج جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري أن يكون المنظم مخترعا أو رأسمالي يقدم الأرصدة الإستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيئ جديد في السوق عن طريق إستغلاله لهذ الأرصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي، وقد ذهب "شومبتر" إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، إذ يمكن للمنظمون حسبه الحصول على الأرصدة المالية التي يحتاجونا لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تمنح الإئتمان، وهو ما يترتب عنه الأخير زيادة الإستثمار الحقيقي؛ حيث مثلا إذا كانت حالة الركود والاستخدام الكامل تسود الاقتصاد فحينها تكون قلة من المنظمين (في أول الأمر) قادرة على خلق أنشطة إستثمارية جديدة تمول عن طريق الإقتراض من البنوك التجارية،

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع نفسه، ص51.

[2] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط/الأردن، الطبعة الأولى سنة دار وائل للنشر، 2007،ص 60.

ويستخدم المنظمون هذه الأرصدة لجذب ما يحتاجونه من عوامل الإنتاج من صناعات السلع الإستهلاكية القائمة وهو ما يعوق إنتاج هذه السلع الاستهلاكية، مما يتمخض عنه تحقيق إدخار أكبر حيث يقل الاستهلاك في صورته الحقيقية لسبب إرتفاع أسعار هذه السلع بمعدل يفوق إرتفاع الدخول النقدية لمعظم الأفراد، وبتزايد دخول المنظمين بأنشطة إستثمارية في صورة إبتكارات جديدة تتزايد معها الأسعار والدخول النقدية في الاقتصاد القومي بكامله، وبذلك لا يصبح الاقتراض مقتصرا على الانشطة المبتكرة فقط، حيث تشجع التوقعات على الأسعار المتزايدة والتكاليف المتباطئة المستثمرين العاديين على التزايد وتوسيع إستثماراتهم في ظل هذه الظروف، غير أنه وقبل انقضاء فترة طويلة على ظهور تيار السلع الذي ترتب عن النشاط الإستثماري للمنظمين الأوائل تتولد آثار هامة على النشاط الاقتصادي أطلق عليها "شومبتر" مصطلح "عملية الهدم الخلاق" حيث حسب هذه العملية تبدأ منتجات وأساليب إنتاجية جديدة في أخذ مكان سلع وأساليب إنتاجية قديمة ومن ثم تجد المشروعات المنتجة للسلع القديمة اوالمستخدمة والأساليب الانتاجية القديمة في وضع 1يتطلب إما إجراء تعديلات باهضه التكاليف أو ربما الخروج كلية من مجال الإنتاج.[1]

5. نظرية كينز: (Keynes Maynard John)

في العام 1936 نشر كينز نظريته العامة، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحفيز الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الاجمالي فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، ولكن في غياب أية آلية تلقائية تجعل بالضرورة الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل، ولقد أدخل كينز ـ مقارنة بالكلاسيك ـ متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي والريادة، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود والصيغ العامة، وبالتالي فالتحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو، خاصة وأنه اعتقد بارتفاع قيمة المضاعف في البلدان المتخلفة بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، وذلك رغم ما أشار إليه من أن سبب فقر هذه الدول يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل وإما إلى ضعف الجهاز

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية –مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004،ص:340/339.

الانتاجي والتكنولوجيا المستخدمة فيه، كما ينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية للإنتاج وعلى عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد.[1]

ثالثا: العلاقة النظرية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي:

أ- قانون فاجنر:

يعد الاقتصادي الألماني اودلف فاجنر الأكثر توسعا في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ويرجع اليه الفضل في تحديد العلاقة السببية بينهما والتي يطلق عليها قانون او فرضية فاجنر وتتلخص في ان السببية تتجه من الناتج المحلي الة الانفاق الحكومي وهذا يعود الى زيادة النمو الاقتصادي ينتج عنه التوسع في نشاطات الدولة والذي يقود بدوره الى زيادة الانفاق الحكومي بنسبة اكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. ويفسر ذلك ان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره يقود الى زيادة الانفاق الحكومي .ويرى فاجنر بحسب بيرد ان زيادة الانفاق الحكومي تقود للأسباب الاتية:

- ان الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ويقود الى زيادة الانفاق الحكومي لمقابلة هذه الاحتياجات.

- ينتج عن التنمية الاقتصادية التوسع في الخدمات الثقافية والتعليمية والرعاية الاجتماعية مما يتطلب زيادة الانفاق الحكومي.[2]

ب-الفرضية الكينزية:

ظهرت أفكار الاقتصادي كينز (1838-1946) من خلال كتاب الشهير والذي يبحث في على ضرورة تدخل الدولة واتساع دورها في الحياة الاقتصادية وبالتالي تغيرت النظرة الى النفقات العامة فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وانما أيضا من خلال مكوناتها وأهدافها وخاصة دورها الكبير في احداث النمو الاقتصادي ويرى كينز واتباعه ان علاج ازمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي .

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] سالم عبد الله محمد باسويد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة ،1990-2014، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الاندلس،1424-2003،ص:221،220.

فقد اوجد كينز علاقة بين زيادة الانفاق الحكومي ونمو الدخل القومي من خلال الية المضاعف (Multiplier).

يقصد باثر المضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل الذي يشير الى الزيادة في الدخل القومي المولدة عن الزيادة في الانفاق ، واثر زيادة الانفاق القومي على الاستهلاك.

لتوضيح فكرة المضاعف فانه عندما تزيد النفقات العمومية فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وارباح وفوائد ، واثمان للمواد الأولية ،وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول للانفاق على بنود الاستهلاك المختلفة ، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه الى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة التوزيع من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل ، الاستهلاك، الإنتاج.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1.الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة طارق قدوري(2015-2016)[2]،بعنوان "مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة تطبيقية للفترة (1990/2014).

[1]بن وليد فاطمة ،الشريف شريفة، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] طارق قدوري ، "مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة تطبيقية للفترة (1990/2014)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016.

تهدف الدراسة الى التعرف على حجم الدور الذي يلعبه الانفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي في الجزائر، من خلال تطبيق مجموعة من العوامل أهمها، طبيعة الانفاق، هدفه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل الانفاق والوضع الاقتصادي السائد.

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أخذ الانفاق الحكومي في الجزائر الدور الكبير في النشاط الاقتصادي واستمرار تزايده مرافقا لتوجه الدولة الاجتماعي مع أهمية الانفاق الحكومي في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة.

استوصت الدراسة ان بالرغم من كبر حجم النفقات العامة في الجزائر إلا أنها تتطلب المزيد من الإنفاق العام الاجتماعي في مجال مكافحة الفقر وتحسين التعليم والصحة والى ترشيد الانفاق الحالي ليكون أكثر إنتاجية اجتماعية ويوجه الى الطبقات والمناطق الأكثر فقرا.

2. دراسة طاوش قندوسي، (2013-2014)[1]، بعنوان "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر (2012/1970).

تهدف الدراسة الى تحليل أثر حجم القطاع الحكومي ممثلا بالنفقات العمومية على نمو الاقتصاد الجزائري وكذا معرفة اهم النفقات التي تحفز النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين (2012/1970) ، باستخدام المنهج التجريبي والاعتماد على نموذج رام (Ram1986) كنموذج مرجعي لدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

خلصت الدراسة الى وجود أثر اجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبعد استخدام نموذج روبنسون ولاندو

(Landau et Robinson) ، لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي بينت النتائج ان نفقات التسيير هي التي تحفز النمو النمو الاقتصادي الجزائري عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي ،ثم استخدام نموذج var مع دراسة سببية غرانجر (Granger) لدراسة مختلف العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام ومختلف تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة فبينت النتائج ان قطاع الصناعة والطاقة والمناجم تسبب النمو الاقتصادي أي ان لهذه النفقات تاثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

[1] طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان، 2014/2013.

استوصت الدراسة الى يمكننا تحديد حجم القطاع الحكومي وتأثيره على النمو الاقتصادي من خلال عدة متغيرات نذكر منها الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة، الإيرادات العمومية، عجز الميزانية، حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي، كل هذه المتغيرات تعتبر متغيرات تمثل حجم القطاع الحكومي.

3. دراسة زكاري محمد، (2013-2014)[1] بعنوان "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة (2012/1970)

تهدف الدراسة الى معرفة اتجاه وطبيعة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة مابين (1970-2012). من خلال تقدير نموذجين الأول درس العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) في حين كشف النموذج الثاني عن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي واجمالي النفقات العمومية بالاستعانة على أدوات الاقتصاد القياسي بتطبيق منهجية شعار الانحدار الذاتي (VAR) واللجوء الى التحليل الوصفي والطرق الكمية ومختلف الاختبارات للكشف عن وجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ، تحديد اتجاه السببية بين متغيرات النموذجين ، دراسة دوال الاستجابة وتحليل التباين لتوضيح مقدرة المتغيرات المدرجة في النموذجين.

خلصت الدراسة بملاحظة التزايد المستمر لحجم النفقات العمومية بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) وتغطية الجزء الأكبر منها على اعتمادا على الجباية البترولية في حين تبقى معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر رهينة ما يحدث بقطاع المحروقات كما كشفت الدراسة القياسية عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج الداخلي الخام الى نفقات التسيير، نفقات التجهيز، واجمالي النفقات العمومية .

4. دراسة خميرة بشير،(2015-2016)[2]، بعنوان دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر" خلال الفترة (1980-2014)

تهدف الدراسة الى محاولة اختبار وتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال أهمية الانفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام بيانات لسلاسل زمنية سنوية للفترة (2014

[1] زكاري محمد، "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة (2012/1970) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،2014/2013.

[2] خميرة بشير، "دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر" خلال الفترة (1980-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2016/2015.

– 1980) وتم تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة بالإضافة إلى استخدام اختبار جرانجر للسببية واللجوء الى أساليب التحليل وأدوات القياس الاقتصادي متعددة الابعاد حيث بإمكانها ان تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية.

خلصت الدراسة بإشارة نتائج اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%اعتباراً من عدم تحقق شرط التكامل من نفس الدرجة، وعليه تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي(VAR) وعلى ضوء اختبار سببية جرانجر التي أشارت أيضا إلى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين لكل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

استوصت الدراسة الى ان الموضوع لم يتناول دراسة تفصيلية لسياسة الإنفاق الحكومي وعلاقتها بأدوات السياسة الاقتصادية، كما طرحت مواضيع واهتمامات للأبحاث القادمة مثل :

-العولمة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-سياسة الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية الاقتصادية

– دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

-العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري

5. دراسة عدة أسماء ،(2015-2016)[1]، بعنوان أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تهدف الدراسة الى توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي لإظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس أداء الاقتصاد واستعراض دور الدولة الجزائرية في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني ، تتبع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ، تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

[1]عدة أسماء، "أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة وهران2محمد بن احمد،2016/2015.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف ومحدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد.

6. دراسة إيمان الأخضري، منار نتاري، (2021-2022)[1]، بعنوان أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في

الجزائر في الفترة : (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARD.

تهدف الدراسة الى التعرف على أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2020 عولجت بياناتها عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطئة ،ARDL بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتطوره في الجزائر ، الكشف القياسي لتأثير سياسة الانفاق العام على التنمية الاقتصادية، التعرف عل اهم المفاهيم الأساسية لحول سياسة الانفاق العام.

خلصت الدراسة ان الانفاق العام بصنفيه الاستهلاكي والاستثماري يساهم في دعم النمو الاقتصادي، وان الجزائر اتبعت سياسة توسعية للإنفاق العام بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي كان سببها طفرة في زيادة أسعار البترول مع بداية سنة 2001.

استوصت الدراسة الى ان هناك تأثير للإنفاق العام على النمو لاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي من خلال هذا نبين ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يعتبر المكون الأساسي للصادرات الجزائرية الى يومنا هذا الذي يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة للصدمات الخارجية.

7. دراسة بوالكور نوردين، (2017) [2] ،بعنوان نمو الانفاق الحكومي في الجزائر بين قانون فاجنر وفرضية كينز دراسة قياسية خلال الفترة (1969-2014)

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1969-2014) في الاجلين القصير والطويل، بالإضافة الى اختبار فرضية فاجنر التي ترى ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي

[1] إيمان الأخضري ،منار نتاري،"أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر" خلال الفترة 1990-2020، دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2021/2020.

[2] بوالكور نوردين، " بعنوان "نمو الانفاق الحكومي في الجزائر بين قانون فاجنر وفرضية كينز" دراسة قياسية خلال الفترة (1969-2014) ، مجلة العلوم الإحصائية العدد الثامن ، جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة، 2017.

يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وفرضية كينز التي ترى بان الانفاق الحكومي هو الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الخام اعتمدت الدراسة على الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر .

خلصت الدراسة ان المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة ف المستوى، الا انها أصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الأول لها،الامر الذي فتح المجال لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ VEC.

بالإضافة الى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الى النفقات العامة وهو ما يثبت صحة قانون فاجنر في الجزائر. كما اثبتت الدراسة عدم صحة فرضية كينز القائلة بان زيادة النفقات العامة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي على الأقل في الجزائر.

استوصت الدراسة بان الاقتصاد الجزائري يدعم قانون فاجنر وعليه فان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى الزيادة في النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي الى زيادة الحاجة الى زيادة الانفاق الحكومي والى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الانفاق الحكومي عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

8. دراسة بركات داودية ،بلهزيل انيسة (2015-2016)[1]، بعنوان "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي".

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على التعرف على إبراز أهمية النمو كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة ،وتوضيح مدى فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي وتحليل مختلف المعلومات والمعطيات التي تتعلق بتطور النفقات العامة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي كما تم اللجوء الى العديد من الأدوات المتمثلة في المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها، المسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت، البرامج الإحصائية IBM،Excel و الملتقيات والتقارير والمجلات والجرائد الرسمية..

خلصت الدراسة ان النفقات العمومية شهدت تزايدا مضطرا خلال فترة الدراسة، فقد وافقت ما نص عليه أدولف فاجنر، غير أن التزايد تباين تباينا كبيرا خلال المخططات التنموية، خاصة نفقات التجهيز التي ضخت في الميزانيات

[1] بركات داودية ،بلهزيل انيسة،" أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون ،تيارت،2016/2015.

العمومية للتسيير. ولقد ثبت من خلال دراسات تحليل التباين وإجراء اختبار اختلاف المتوسطات للنفقات العمومية خلال أربع فترات لدراسة (ما قبل المخططات، مخطط دعم النمو الاقتصادي، مخطط التكميلي لدعم النمو، مخطط توطيد النمو) أي أن للمخططات التنموية الأثر البليغ في زيادة حجم الإنفاق العمومي؛ ساهم الإنفاق العمومي بشكل واضح في زيادة وتطور درجة النمو في كامل القطاعات المنصوص عليها في القانون (84/17).

استوصت الدراسة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية وضرورة إتباع سياسة مالية فعالة وذلك بترشيد الإنفاق العام وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي.

9. دراسة بن وليد فاطمة، الشريف شريفة، (2018-2019)[1] ،بعنوان أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1971-2016)

تهدف الدراسة الى قياس أثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل خلال الفترة (1971-2016) من خلال الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الاحصائي التحليلي وعلى المنهج الاستنباطي لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ابان تسليط الضوء على طبيعة الانفاق الحكومي للدولة الجزائرية وتحليل أنماطه واتجاهاته وبيان مدى تأثير الإنفاق الحكومي للدولة الجزائرية على النمو خلال فترة الدراسة ،باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.حيث تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ثم التحقق من وجود تكامل بينها، وهذا لتقدير العلاقة بينها في الأجل الطويل.

خلصت هذه الدراسة من خلال النتائج التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الإنفاق العام ونفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي.

10. دراسة مختار عرفي، عبد الرحمن شنيني، (2020)[2]،بعنوان "أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي" في الجزائر للفترة 1980 - 2018 محاولة تقييم حسب مقاربة scully .

[1] بن وليد فاطمة، الشريف شريفة، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية للفترة (1971-2016)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة احمد دراية،ادرار،2019/2018.

[2] مختار عرفي، عبد الرحمن شنيني، "أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي" في الجزائر للفترة2018 - 1980 محاولة تقييم حسب مقاربة scully، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 8 العدد 3، 2020.

تهدف الدراسة إلى تحليل وإيجاد العلاقة إن وجدت بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب مقاربةScully كما تهدف أيضا في حالة وجود هذه العلاقة تحديد المستوى الأمثل للإنفاق العمومي في الجزائر.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجانب النظري للموضوع ،كما تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال بناء نموذج باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي الموجه(Vector Auto-Regression) لتوضيح العلاقة بين تدخل الدولة عبر النفقات العمومية و النمو الاقتصادي حسب مقاربة scully.

خلصت الدراسة الى وجود علاقة خطية إيجابية بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي إلى حد ما ، و أن هناك حد أمثل للإنفاق العمومي الذي يسمح بتعظيم الناتج المحلي الإجمالي. من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة الإنفاق الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي الأمثل حسب مقاربة Scullyفي الجزائر هي بالتقريب17.5%.

11. دراسة جريبيع سمير، ايت حبوش وهيبة،(2023)[1] بعنوان "أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2021/1962.

تهدف الدراسة الى تبيان أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1962-2021) والاجابة على الإشكالية تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي. تم استخدام برنامج Eviews10من أجل تقدير نموذج VARالمستخلص لدراسة هذه الظاهرة وبالاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية من أجل اختبار قوة هذا النموذج قياسيا واقتصاديا خاصة ما تعلق منها في توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات والتحليل الديناميكي لمكونات التباين ودوال الاستجابة الفورية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي القياسي، في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي، والتحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة الفورية لنموذج متجه الانحدار الذاتي. كما اعتمدت الدراسة على أربعة متغيرات:

المتغير التابع متمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير لقياس النمو الاقتصادي.**TC** والمتغيرات المستقلة متمثلة في نسبة نصيب الإنفاق الحكومي إلى النتائج المحلي الإجمالي **DEP_PIB**كمتغير لقياس السياسة المالية؛ المتغير الثاني يتمثل في معدلات التضخم **DINF**والذي يمثل التغير النسبي في مؤشر أسعار المستهلكين؛ أما المتغير الأخير فيتمثل في معدل النمو السكاني .

[1]جريبيع سمير، ايت حبوش وهيبة، "أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2021/1962، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13/العدد02.

خلصت الدراسة ان نتائج المدى القصير 8%من التقلبات في النمو الاقتصادي سببها الصدمات الحادثة في الإنفاق الحكومي، أما في الأجل الطويل فإن صدمات الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبة 14%بالمائة. من التقلبات الحادثة في النمو الاقتصادي، من خلال هذه النتائج نؤكد على الدور الهام الذي تعلبه صدمات السياسة المالية في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

12. دراسة بودخدخ كريم،(2009-2010)[1]"بعنوان "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 2001-2009.

تهدف الدراسة الى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وإبراز أهميته كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة وكذا توضيح مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

خلصت الدراسة ان نسبة الانفاق العام الرأسمالي الى الناتج المحلي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي، في حين اثر الانفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي يعتبر غير مؤثر وغير واضح بالنسبة لعينة الدراسة.

على المستوى القطاعي فان الاستثمار العام واجمالي الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم تعتبر المخرجات الوحيدة التي تعتبر مؤثرة بصفة إيجابية على النمو الاقتصادي من خلال العينة محال الدراسة.

استوصت الدراسة باقتراح دراسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة والجاري تطبيقها تماشيا مع موصلة الجزائر لسياسة الانفاق العام التوسعية في شكل البرنامج الخماسي 2010-2014 قصد تفعيل اثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي خاصة ما تعلق الامر منها بتطوير قوانين الاستثمار واليات التمويل ونظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

13. دراسة بن فاضل سامية،(2017-2018)[2]بعنوان "النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر الفترة (2001-2016) دراسة تحليلية قياسية.

تهدف الدراسة المحاولة ابراز تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة. محاولة إضافة شيء جديد الى الدراسات السابقة في هذا الميدان. تم

[1] بودخدخ كريم "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 2001-2009،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010/2009.

[2]بن فاضل سامية، "النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر الفترة (2001-2016) دراسة تحليلية قياسية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2018/2017.

الاعتماد على منهجين المنهج الوصـــفي فيما يخص الجانب النظري والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي وذلك ببناء نموذج قياسي لقياس تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي وذلك باستخدامEv.2010 Excel.

خلصت الدراسة الى أن هناك تأثير للأنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي الا أنه يبقى الاثر ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد ، و يعود ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الانفاق العام.

14. دراسة بن سليمان يحي،(2019/2018)،[1] بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة تحليلية قياسية(1980-2014).

تهدف الدراسة دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتـــصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر والجزائر) عن طريق اختبار نموذج النمو الاقتصادي المكون من لمتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، رأس المال المادي، العامل البـشري والإنفـاق الحكومي، وهذا انطلاقا من معطيات البنك الدولي وذلك خلال الفتـرة 2014-1980باســـــتعمال طريقة البيانات المقطعية وبالاعتماد على المنهج التاريخي والوصـفي من خلال عرض الوقائع كما هو متوفر في مادة البحث، و المنهج الاستنباطي الاستقرائي من خلال العرض والتحليل.

خلصت الدراسة بأن هناك علاقة موجبة وطردية بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. كما وجدنا أن حصة نصيب الفرد من الناتج المحلـي تتأثر تأثيرا إيجابيا وقويا بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير، كما اتضح لنا أن الرأس المال المادي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

15. دراســـة المدني كريمة ، خياري فريال،(2019/2018)[2]، بعنوان اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017/1990.

تهدف الدراسة الى إبراز الايطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتبيان اثر الانفاق العام على معدلات النمو الاقتصـادي في الجزائر .وكذا دراسـة اهم الجوانب المفسـرة للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصـادي بالإضـافة الى

[1] بن سليمان يحي، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا" دراسة تحليلية قياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر،2019/2018.

[2] المدني كريمة ، خياري فريال، "أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصـــادي" في الجزائر دراســـة قياســـية للفترة 2017/1990،مذكرة شهادة ماستر أكاديمي ،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،2019/2018.

تحليل تطور الانفاق العام وهيكله في الجزائر. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي ونظرا لاحتوائها على حسابات وبيانات إحصائية تم الاستعانة ببرنامجي .Excel 2010 - Eviews.

خلصت الدراسة بان النمو الاقتصادي يعتبر مؤشرا مهما لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في اجمالي الناتج الوطني والتوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي. كما يساهم الانفاق العام على البنية التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية والإنتاجية في زيادة الاستهلاك والقدرة الإنتاجية للمجتمع.

2.الدراسات السابقة باللغة العربية الأجنبية:

1. دراسة Wanissa Suanin،(2015)[1]، بعنوان The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Thailand.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الأشكال المختلفة للإنفاق الحكومي على معدلات النمو.الاقتصادي في تايلاند خلال الفترة (1113-2012)،بالاعتماد على نموذجيVARوVECM لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والبعيد.

خلصت الدراسة أن إنفاق الميزانية لديه القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خارج الميزانية ، وكذلك بالنسبة للإنفاق الشبه مالي قد يعزز أيضًا النمو الاقتصادي على المدى القصير. وتترتب على هذه النتيجة بعض الآثار السياسية بالنسبة لصانعي السياسات التايلانديين لتعظيم عائد الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

2. دراسة K. P. K. S. Lahirushan، W. G. V. Gunasekara،(2015)[2]،بعنوان The Impact of Government Expenditure on Economic Growth : A Study of Asian Countries

[1] WanissaSuanin ، The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Thailand ، International Conference on Trends in Economics، Humanities and Management (ICTEHM'15) March 27-28، 2015 Singapore.

[2] Lahirushan Gunasekara ،The Impact of Government Expenditure on Economic Growth : A Study of Asian Countries ،International Journal of Social ،Behavioral ،Educational ،Economic ، Business and Industeial Engineering Vol : 09 ،No :09 ،2015.

تهدف الدراسة الى تحديد أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسيوية ،وتحليل ما اذا كان الانفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي في هذه الدول والعكس وكذا فحص علاقة التوازن على المدى الطويل الموجودة بينهما. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية والمنهجية الكمية وتقنيات الاقتصاد القياسي للتكامل المشترك ونموذج OLSللوحة التأثيرات العشوائية والسببية لجرانجر في سياق البلدان الاسيوية: سنغافورة وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية واليابان والصين وسيريلانكا والهند وبوتان.

خلصت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي كبير للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الى وجود علاقة طويلة الأمد في البلدان الاسيوية ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى الانفاق الحكومي والعكس .ومن هنا تتحقق ان الدراسة تتوافق مع النظرية الكينزية وقانون فاغنر أيضا وان دور الحكومة سوف يلعب دورا حيويا في النمو الاقتصادي للدول الاسيوية فاذا لم يتناسب الانفاق الحكومي مع احتياجات الاقتصاد فقد يؤدي الى الهام الاقتصاد بشكل سلبي بحث يتحمل المجتمع التكاليف.

3. Hasnul, Al Gifari (2015)[1] ، بعنوان The effects of government expenditure on economic growth : the case of Malaysia.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي التشغيلي والتطويري بالإضافة الى تصنيف الانفاق الحكومي على أساس القطاع الذي تم اتفاقه عليه. تم استخدام تقنية OLSللعثور على التأثيرات الثابتة للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي على مدار 45عاما الماضية. اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1970-2014.

خلصت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا على مدى السنوات 45 الماضية. علاوة على ذلك يشير تصنيف الانفاق الحكومي الى ان الانفاق على قطاع الإسكان والانفاق التنموي وحدهما لا يساهمان بشكل كبير في انخفاض النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك يشير تصنيف الإنفاق الحكومي إلى أن نفقات قطاع الإسكان ونفقات التنمية هي فقط التي تساهم بشكل كبير في انخفاض النمو الاقتصادي ولا يظهر التعليم والرعاية الصحية والدفاع والنفقات التشغيلية أي دليل ملموس عل تأثيرها على الاقتصاد.

[1] AL Gifari Hasnul ،The Effect of Government Expenditure on Economic Growth : The Case of Malaysia ،MPRA Paper ،No. 71254 ،2015.

Gabriel Chipaumire،(2014)[1]، بعنوان The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa

تهدف الدراسة الى صحة اطار الاقتصاد الكلي الكينزي والمنظور الكلاسيكي للعلاقة الطويلة المدى والسببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا باستخدام البيانات الفصلية من 1990-2010. بالاعتماد على جذور الوحدة والتكامل المشترك وباستخدام تقنيات ADFوتقنيات اختبار Philips-perron لاختبار الثبات. وتطبق هذه الدراسة اختبار يوهانسن للحد الأقصى للاحتمال باستخدام كل من تقنية التتبع واختبار القيمة القصوى الذاتية.

خلصت الدراسة الى وجود علاقة طويلة المدي بالتأكيد بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا وان زيادة الانفاق الحكومي في جنوب افريقيا لم يؤد الى تنمية ذات معنى لاقتصاد البلاد وهو ما يتعارض مع الموقف الكينزي.

[1] Gabriel Chipaumire ،The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa ،Mediterranean Journal of Sciences MCSER Publishing ،Rome Italy ،Vol: 05 ،No: 01 ،2014.

خلاصة الفصل:

يعتبر الانفاق العام اهم أدوات السياسة المالية والذي منح للدولة حق التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق تطوره مما جعله محط دراسة وتفسير لدى الاقتصاديين ومحاولة تفسيرهم الرابط بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة.

تناولنا من خلال هذا الفصل المفاهيم الأساسية للنفقات العمومية وتصنيفاتها وكذا وظائفها وتقسيماتها فضلا عن قواعد الانفاق العام وضوابطه التي وجب عدم تجاوزها حتى يتحقق الهدف المرجو لاشباع الحاجات العامة، ثم تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه ومحدداته والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بالإضافة الى العلاقة النظرية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي .

الفصل الثاني :دراسة تحليلية لعلاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2022

تمهيد

تمثل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي موضعا بالغ الاهمية في العديد من الدول النامية، فالإنفاق العام السليم يمكن أن يكون مفيدا في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك لسهولة استعمال أدواته، وقد قامت الجزائر كبقية الدول النامية على تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي لذلك اتخذت الدولة الجزائرية بعد 1986 سياسة إصلاحية لمنظومتها الاقتصادية نظرا لظروف الاقتصادية السائدة آنذاك بسبب أزمة البترول العالمية ما نتج عن هذا الأخير إحداث أزمة مالية في الاقتصاد الجزائري لاعتمادها على الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل خزينتها العمومية؛ ابتداء من سنة 1990 بالتوجه نحو اقتصاد السوق ومن بين هذه الإصلاحات، إصلاح النظـام الضريبي من اجل معالجة سياستها المالية وإعادة التوازن الاقتصادي الوطني.

سنقوم ضمن هذا الفصل بدراسة مسار الانفاق العام خلال فترة الدراسة وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال دراسة تحليله لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2022) ولذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:المبحث الأول تناولنا فيه الانفاق العام في الجزائر وتطوره خلال فترة الدراسة ، اما المبحث الثاني تضمن دراسة تحليلية للنفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2022).

المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر (2005 -2022)

تولي الجزائر كباقي دول العالم الثالث أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل تحقيق التنمية والنمو وبذلك فهي تركز في سياساتها المالية على هدف النمو الاقتصادي وهذا ما يقودنا إلى دراسة واقع الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري وهذا ضمن الفترة المدروسة.

كما لعب الإنفاق الحكومي دوراً هاماً في تنفيذ برامج التنمية المخطط لها منذ الاستقلال

وحتى الآن، كانت الحكومة هي التي ساهمت بأكبر قدر في الإنفاق القائم على النقد إلى حد كبير .وتصنف الج زائر كغيرها من الدول الأموال المستخدمة لفصل النقود حسب طبيعتها وشكلها والغرض منها .الغرض من كل بند من بنود التكلفة هو الحصول على احتياجات لتغطية التكاليف العادية اللازمة لإدارة الخدمات العامة

1-برامج الإنفاق العام في الجزائر

خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2022، تميزت بتحقيق متوسط معدل نمو يبلغ 3.2٪، وهو معدل نمو متواضع وغير كافٍ سواء من حيث تنشيط الاقتصاد وخلق ديناميكية إنتاجية مستدامة، أو من حيث خلق فرص عمل والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد. وقد بلغ متوسط معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي 28.6٪، وهو معدل مرتفع يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب خلال تلك الفترة.

ولتحليل فترة محل الدراسة وجب ذكر الفترة ما قبل 2005 لتبيان الوضع الاقتصادي السائد آنذاك ففي مطلع ستة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 5.28 دولار أي ارتفاع نسبته 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 9.11 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999، وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس

على التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري عل الأقل على المدى المتوسط، وكان نتاجا للتوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية.

1.1.برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر ب 19 مليار دولار. جاء هذا المخطط في إطار الانفاق العام التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني[1].

ومن أهداف هذا المخطط:(1)

الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة،

خلق مناصب عمل والحد من البطالة،

دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات كما يوضحها الجدول الموالي:

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2003، الدورة 24، جوان 2004، ص 95.

الجدول رقم 1: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة:مليار دج.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال فترة 2001-2004**، ص 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 5,210 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 1.40 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق العام الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة ، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية[1].

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة

[1]- فرج شعبان ،الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000 -2010)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 291.

2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر. اما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ: 45 مليار دج، أي نسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة[1].

اما فيما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 4,205 مليار دج، 9,185 مليار دج، 2,113 مليار دج على التوالي أي بنسبة 12.39%، 4.35%، 76.21% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ 5.20 مليار دج أي نسبة % 3,9 من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

2-1- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 5.38 دولار في سنة 2004،

[1]- نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص: 03/04.

مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دينار في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد[1]. يهدف هذا البرنامج إلى[2]:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي،
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي،
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة.
- الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية،
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 7,4202 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا لبرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

[1]- محمد سلامنة، كريم بودخدخ ،أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر 2001-2009، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011، ص 10.

[2]-برابح عبد الباقي ، مقورة خالد ، دراسة تحليلية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018) ، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد كمي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2019-2020 ، ص45/38.

الجدول رقم 2 : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة : مليار دج

البرنامـــــــــــــج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: السكن. التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. البرامج البلدية للتنمية. تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية. تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز. باقي القطاعات.	**1908,5** 555 399,5 200 250 192,5 311,5	**% 45,5**
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: قطاع الأشغال العمومية والنقل. قطاع المياه. قطاع التهيئة العمرانية.	**1703,1** 1300 393 10,15	**% 40,5**
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. الصناعة وترقية الاستثمار. السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	**337,2** 312 18 7,2	**% 8**
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية العدالة والداخلية. المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية. البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.	**203,9** 99 88,6 16,3	**% 4,8**
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**% 1,2**

المصدر: نبيل بوفليح ،**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 9، 2013، ص 47.

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في[1]:

قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 5,1908 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي.

قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1,1703 مليار دج، أي 5.40% من إجمالي البرنامج.

قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 2,337 مليار دج وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 9,203 مليار دج ما يعادل نسبة **4,8%** من البرنامج التكميلي .

قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال : استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة **1,2%** من البرنامج التكميلي.

1-3-برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014):

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيه من 10 سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ومن بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج نجد[2]:

[1]- نبيل بوفليح ،مرجع سابق، ص: 47.

[2]- بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر 24 ماي 2010 المتضمن: الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014.

استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج).

تخصيص مبلغ 130 مليار دولار (1534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

وتوجيه أكثر من 40 % من الاستثمارات العمومية نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ: 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول التالي فيما يلي:

الجدول رقم 3 : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة : مليار دج

البرنامـــــــــــــج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	
السكن.	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	**45,42**
الصحة.	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
باقي القطاعات.	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	
قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	**38,52**
قطاع المياه.	2000	
قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**3500**	
-الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	**16,05**
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية".

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في[1]:

قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة % 45,24 من إجمالي البرنامج.

قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38,52% من إجمالي البرنامج.

قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من 3500 مليار دج ،ما يمثل نسبة 05.16% من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

1-4- برنامج المخطط الخماسي لتنمية 2015-2019

ان المخطط الخماسي للتنمية هو برنامج استثمارات عمومية خصص له مبلغ مالي قدره 262 مليار دولار تفترض معدلات سنوية للمخصصات المالية بـ 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، وفي ما يلي سيتم تلخيص أهم أهداف هذا البرنامج: العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ استحداث مناسب شغل؛ استهداف بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع مواصلة الاصلاحات الاجتماعية؛ إعطاء عناية خاصة للتكوين وتدعيم الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد البشرية المؤهلة؛ تشجيع الاستثمار المنتج الخالق للثروة؛ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية

[1]- نبيل بوفليح ،مرجع سابق، ص 48.

القائمة على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة ودعم المؤسسات المصغرة؛ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص والأجنبي؛ عصرنة الادارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

الجدول رقم 4 : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2017).

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي النفقات العامة	7656.3	7297.4	7389.3

المصدر : بالاعتماد على بنك الجزائر،التقرير السنوي 2017.

نلاحظ من خلال الجدول ان النفقات العامة سجلت ارتفاعا طفيفا في سنة 2016 بمبلغ 7297.4 مليار دج مقارنة بـ 2015 التي سجلت 7656.3 مليار دج، وفي سنة 2017 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا.

1-5-برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024):

توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دينار، إلى جانب 19 859 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار الذي يتوفر على التمويل في الوقت الحالي كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ حصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة حيث تحتل المرتبة الأولى 3216 مشروع، وهو ما يمثل نسبة 25.04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبملغ انجاز قدره 67.73 مليار، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب ب 2465 مشروع، أي ما يعدل 19.19% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره 30.66 مليار دينار، أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة ب 1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة 13.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ

انجاز قدره 24.69 مليار دينار، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التعليم في مناطق الظل المرتبة الرابعة ب 1436 مشروع تنموي ممول أي ما يعدل 11.18% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 11.49 مليار دينار، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء بك 1352 مشروع أي ما يعدل 10.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 16.77 مليار ، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي ب 41 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل 0.31% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 0.39 مليار دينار، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال ب 3 مشاريع فقط وبمبلغ انجاز قدره 0.058 مليار دينار، وهو ما يمثل نسبة 0.02% من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024). [1]

[1]-بن عدة أمحمد ، لكحل محمد ، مخطط الإنعاش الاقتصـــادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصـــادي الجديد ، رؤية الجزائر 2020-2023، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022 ،ص 414/413.

الجدول رقم 5 : المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

القطاعات الفرعية	العدد	المبالغ (مليار دج)
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإنارة العمومية	693	4.75
الصحة الجوارية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	**12841**	**188.42**

المصدر: بن معتوق صابر قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي ،2020-2024 ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05 ، العدد الخاص 01، 2021، ص294 .

التجديد الاقتصادي وضبط ثنائية البطالة والتشغيل: يرتكز مخطط الحكومة على تبني الحكومة يرتكز هذا المخطط على تبني الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية متمثلة في هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص العمل وتشجيع الإدماج وتثمين جميع موارد البلد مع العمل على إنشاء

مناخ أعمال شفاف ومنصف، مواتيًا للاستثمار والأعمال بالإضافة إلى وضع نمط جديد للحكامة الاقتصادية وتسيير المؤسسة، والتحول إلى اقتصاد جديد قائم على الابتكار والتنافسية والجودة والمعرفة ومن ثم فإن مصالح الاقتصاد الوطني يتطلب تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية، يتصف هذا النموذج بكونه يعتمد على اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع، كما تمثل سياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة أحد أهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020 2024، حيث تسعى الحكومة على المدى القصير إلى تقليص البطالة في حدود 10%، وذلك من خلال جملة من الإجراءات أهمها تكييف برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل، التسيير الأمثل لسوق العمل من خلال تدارك الفرق بين الطلب على العمل وعرض العمل كما تطرق البرنامج أيضا إلى دعم استحداث النشاطات خاصة تلك المنشئة لمناصب العمل في قطاعات أساسية مثل الصناعة، الرقمنة، والسياحة والصناعة التقليدية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

قطاع المالية : تضمن جملة من الإصلاحات حسب البرنامج الإنعاش تمثلت فيما يلي [1]:

تسريع عملية الإصلاح القطاع فيما يتعلق بالنظام المصرفي.

- منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها.

- مواصلة عملية إحداث الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة.

- الحد من مستوى الواردات في مجال الخدمات، وكذا من النقل البحري للسلع قصد تخفيض من فاتورة الواردات.

[1]- بن عدة أمحمد ، لكحل محمد ، المرجع السابق ، ص 414.

2- تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

بعد التعرف على تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)، من الضروري التطرق الى تطور الايرادات العامة الممولة لهذه النفقات ولقد عرفت الايرادات العامة تذبذب خلال الفترة المدروسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 6 : يمثل تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2022)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الايرادات العامة	3082.6	3639.8	3687.69	5190.5	3676.2	4392.9
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
إجمالي الايرادات العامة	5790.1	6339.3	5957.9	5738.4	5103.1	5042.2
السنوات	**2017**	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الايرادات العامة	6182.8	5058450	5550880	4353260	5331830	5683220

الوحدة : مليار دج

المصدر : الاعتماد على الديوان الوطني للاحصاء و بنك الجزائر : التقرير السنوي 2012 ، التقرير السنوي 2015 ، التقرير السنوي 2017 ، التقرير السنوي 2019 ، 2022

من خلال الجدول نلاحظ أن الايرادات العامة عرفت تزايدا مستمرا إلى غاية سنة 2008 حيث حققت 5190.5 مليار دج ثم انخفضت سنة 2009 حيث سجلت 3676.2 مليار دج ثم عاودت الارتفاع لتصل الى أعلى قيمة لها 5190.5 مليار دج سنة 2008 ثم تتراجع في سنتي 2009 و2010 لتصل الى 3676.0 و4392.9 مليار دج على التوالي ثم عاودت الارتفاع لتصل الى اعلى قيمة تقدر بـ 6182.8 مليار دج في سنة 2017 مقارنة بـ 5790.1 مليار دج سنة 2011،

2-1- تبويبات الإنفاق العام في الجزائر

تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات وفي هذا يبوبها

المشرع المالي الجزائري إلى[1]:

نفقات التسيير.

نفقات التجهيز.

أولا: تبويب نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة، البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، وقد قسمت المادة 24 من القانون 17/84 القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب[2]:

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي: وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.

[1]- المادة 23 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

[2]- المواد 23 ،24،25 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية: وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة المجلس الشعبي الوطني.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية ،المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم.)

ثانيا: نفقات التجهيز: فهي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة ،وصنفتها المادة 35 من قانون 17/84 إلى ثلاثة أبواب:[1]

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسعة قطاعات وهي: (الصناعة ،الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية PCD.

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات الغير متوقعة.

وتسجل نفقات التجهيزات العمومية على شكل رخص برامج واعتمادات الدفع.

رخص البرامج: تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل المخطط لها ،وتبقى صالحة دون تحديد لمدتها، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة.

اعتمادات الدفع: هي عبارة عن تخصيصات سنوية "مرتبطة بالسنة"، صالحة لمدة سنة فقط ترتبط بالنفقات السنوية.

2-2- تحليل الإنفاق العام في الجزائر

تشمل هذه الفترة المخططات التنموية الثلاثة حيث عرفت النفقات العمومية تطورا ملحوظا وهذا ما يعكس دور الدولة وتطورها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وإسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية، وبتطرقنا لهذا الموضوع يسمح لنا بمعرفة مجالات وتوجهات الدولة من خلال تخصيص أموالها وتوزيعها على مختلف هياكل الإنفاق (نفقات التسيير ونفقات التجهيز).

الجدول رقم 7 : تطور بنية النفقات العمومية في الجزائر للفترة 2005-2022

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العمومية	نسبة نمو النفقات العمومية (%)	نفقات التسيير	معدل زيادة نفقات التسيير (%)	نفقات التجهيز	معدل الزيادة نفقات التجهيز (%)
2005	1985.9	4.97	1245.0	-0.46	740.9	15.59
2006	2453.0	23.52	1437.8	15.49	1015.2	37.02
2007	3108.5	26.72	1674.0	16.43	1434.5	41.30
2008	4191.1	34.82	2217.8	32.49	1973.3	37.56
2009	4246.3	1.31	2300.0	3.71	1946.3	-1.37
2010	4512.8	6.27	2659.0	15.61	1853.8	-4.75
2011	5853.6	29.71	3797.2	42.81	2056.4	10.93
2012	7058.1	20.57	4935.9	29.99	2122.2	3.20
2013	6024.2	-14.64	4335.6	-12.16	1688.6	-20.43
2014	6995.7	16.12	4542.0	4.76	2453.7	45.31
2015	7656.3	9.44	4972.3	9.47	2684.0	9.39
2016	7832.1		4832.5		2864.2	
2017	7985.2		4720.0		2935.9	
2018	8244.9		4584.5		4043.3	
2019	8557.2		4954.5	8.1	3602.7	
2020	7804		4863.9	1.8	2940.2	
2021	7893		4954.5	1.2	2970.2	
2022	7975		5785.1		2985.7	
2022	8245.2		5855.3		2996.8	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على قوانين المالية الابتدائية (2005-2022).

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النفقات العمومية في تزايد مستمر من سنة 2005 إلى غاية 2022، حيث مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من الإنفاق وهي فترة البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي، إذ وبالرغم

من بقاء نفقات التسيير تفوق نفقات التجهيز إلا أن معدلات نمو نفقات التجهيز كانت تفوق معدلات نمو نفقات التسيير ويعود هذا الارتفاع في نفقات التسيير إلى الارتفاع الكبير لكل من التحويلات الجارية وتعويضات العاملين (أجور الموظفين، المنح.....الخ) [1].

أما نفقات التجهيز والتي عرفت هي الأخرى ارتفاعا متزايدا خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي جاء لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسايرة التطورات العالمية الراهنة حيث استفادت ولايات الجنوب والهضاب العليا من مشاريع مهمة خصص لها ما يقارب 1700 مليار دج للمنشآت القاعدية ،1700 دج لتحسين وسائل وهياكل النقل ،600 مليار دج للأشغال العمومية خاصة مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يمتد على طول 1216 كلم. ومن أسباب ارتفاع هذه النفقات نذكر مايلي[2]:

- زيادة نفقات أجور عمال الإدارات المركزية 45.6% مقارنة بسنة 2014 وذلك لخلق مناصب شغل جديدة والتقدم في المسار المهني.
- الأخذ بعين الاعتبار الأجور الأخرى لا سيما الخاصة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الإستشفائية، حيث قدر هذا المبلغ ب 27582 مليار دج.
- دعم التقاعد بمبلغ 2263 مليار دج لتغطية منح تقاعد المجاهدين.
- منح لصالح التلاميذ المحتاجين بمبلغ 4 مليار دج.

تخصيص مبلغ 1 مليار دج للنساء المطلقات.

---

[1]-لعمرية لعجال ، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر لفترة 2019-2021 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2019 ، ص 451-464

[2]- رياش مبروك ،تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق حالة الجزائر 2000 -2015، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص ص: 139-140.

- زيادة قروض التسديد من 29417 مليار دج سنة 2014 إلى 38858 مليار دج سنة 2015 أيحوالي 1.32%.
- إعطاء مبالغ لدعم النشاط الاقتصادي يقدر ب 8117 مليار دج.
- تسجيل برنامج جديد يقدر ب 11782 مليار دج لكل قطاع السكن، المحروقات الطاقة، التربية ،التكوين والتعليم العالي، والصحة.

مما سبق نستنتج أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق على تسميته بالسياسة الإنفاقية التوسعية، وقد ارتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يتجلى كذلك بالتوسع الظاهر والكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

المبحث الثاني : دراسة تحليله للنفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال(2005 – 2022).

في هذا المبحث سنتطرق الى تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2022) و علاقة أدوات الانفاق العام بالنمو الاقتصادي.

1- تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2022)

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال فترة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 8 : يمثل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2022)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليار دج	%معدل النمو الاقتصادي
2005	4564.60	5.1
2006	8514.80	2
2007	9366.60	3
2008	11077.10	2.4
2009	10006.70	2.1
2010	12034.50	3
2011	14519.80	2.4
2012	16208.70	2.6
2013	16569.20	2.8
2014	17228.60	3.8
2015	16702.10	3.9
2016	17406.80	3.6
2017	18876.60	2.9
2018	18700.00	1.4
2019	19000.00	0.8
2020	17812.00	4.9-
2021	18595.21	3.5
2022	19354.20	2.4

المصدر: النمو الاقتصادي: مؤشرات البنك الدولي

http//data.albankaldawli.org/country/algeria.

الناتج المحلي الاجمالي: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

إن النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2005-2022، تبين لنا التذبذب الكبير من سنة لأخرى وعدم استدامته، سواء في المعدلات الاسمية أو الحقيقية وهذا ما يدل على عدم تأثره بالعوامل الخارجية، كما حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو متذبذب بين الانخفاض والارتفاع بحيث سجل في سنة 1990 معدل نمو ضعيف بـ 0.8% لينخفض بنسبة إلى(1.2-%)، نتيجة عدم تحقق المنافع المتوقعة من إصلاحات 1990 ، لكن مع حلول سنة 1992 ارتفع معدل النمو الاقتصادي ولو بضعف إلى 1.81 %، ليعاود الانخفاض سنة 1993 إلى أدنى مستوياته ب 2.1 -%، ثم ب 0.91 -% سنة 1994 نتيجة التباطؤ في الإصلاحات المنتهجة بالبلاد وسوء التسيير، حيث بلغت نسبته في 1995بـ 3.8 %، ثم ترتفع سنة 1996 إلى 4.1 %، وارتفع إلى معدل مرتفع نسبيا سنة 1998 إلى 5.1 %ثم انخفض إلى 2.2% سنة 2002 ، وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية والدولية وتعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بداية من سنة 2001 بدأ ظهور تحسن في معدل النمو الاقتصادي، فخلال الفترة 2001-2004 و التي تعتبر مرحلة البرامج التنموية والتي سبق الإشارة إليها، فنجد أن في الفترة بين 2001 و 2004 وهي مرحلة الإنعاش الاقتصادي وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أكبر نسبة في سنة 2003 حيث سجلت 6.9 % وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، وبعد ذلك يبقى معدل النمو الاقتصادي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2004 إلى غاية 2017 وذلك نتيجة لتغير أسعار النفط في السوق العالمية.

2-علاقة أدوات الانفاق العام بالنمو الاقتصادي .

لقد اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين أدوات الانفاق العام (الإيرادات والنفقات) والنمو الاقتصادي، حيث تم تطوير العديد من النماذج التطبيقية لدراسة هذه العلاقة، فمنهم من اهتم بدراسة جانب الإرادات فقط ومدى تأثيرها على المدى الاقتصادي، ومنهم من اهتم بدراسة جانب الإنفاق العام بشقيه

الاستهلاكي والاستثماري ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، بالإضافة اهتمام البعض الآخر بدراسة متغير عجز الموازنة العامة للدولة وأثرها على النمو.

1-العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي:

بعد التطرق لتطور النفقات العمومية وكذا استعراض مختلف نماذج النمو سنحاول تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث اختلفت نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة العلاقة نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة وكشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما.

1-1: العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي:

أكد *Ram* من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج المحلي الإجمالي على انه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما استنتج *Aschaur* سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة *Alexion* التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الايجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح *chehy* سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا كثلمت يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

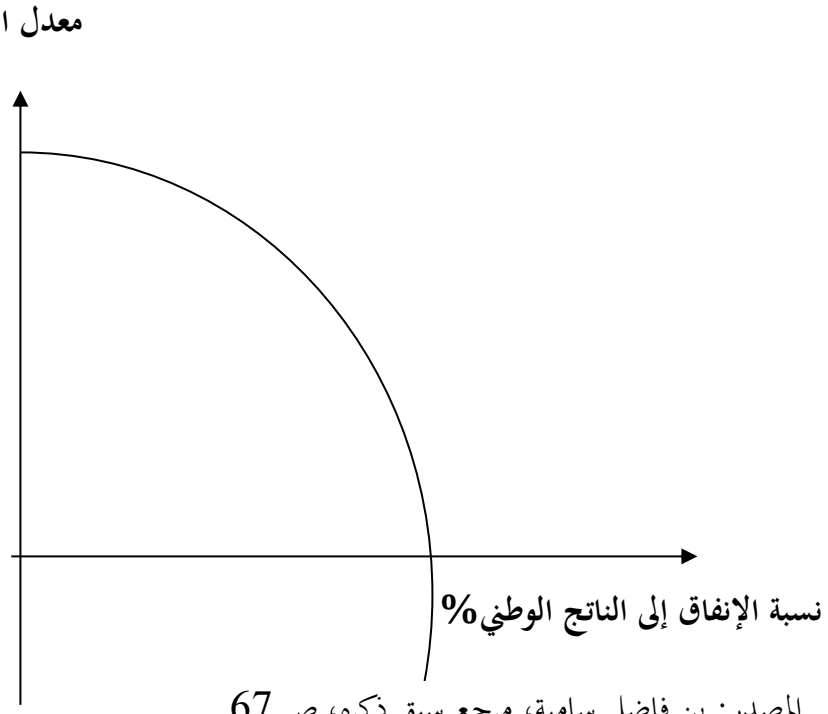

المصدر: بن فاضل سامية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

إذ يبين الشكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%، ويعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج.[1]

[1]- محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2014/2013، ص 79/78.

1-2- العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي:

قام *knob* سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا مع ذلك في دراستي *henrikson* سنة 1999 و*folster* سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970-1995)، كما أشار *Guessa* أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأس مالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985)، وترجع أسباب وجود العلاقة العكسية [1]هذه إلى:

1-2-1-أثر الإزاحة: يترتب عن التوسع في الإنفاق إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي.

1-2-2- مشكل التمويل: إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل فباللجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يؤدي إلى إحداث التضخم.

1-2-3- عدم الكفاءة: يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة الأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

[1]-محمد زكاري، مرجع سابق، ص81/80.

1-2-4-غياب الإبداع والابتكار: يفتقر القطاع العام سواء في طرق إنتاجية أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع والابتكار ومن ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسع مؤديا إلى الجمود الفكري والركود التكنولوجي، ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي[1].

[1]- عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، محمد إليفي، أثر الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر1، جزء4، 31 ديسمبر 2018، ص 238.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق لقد تم تسليط الضوء على مسار الانفاق العام بجميع مركباته و النمو الاقتصادي، فقد كانت البداية بالنفقات العامة والتي شهدت خلال فترة الدراسة توسعا من سنة لأخرى ولذلك وجدنا الانفاق العام مرت بعدة مراحل أهمها فترة الإصلاحات الاقتصادية من سنة 1990 -1999 وهي مرحلة السياسة التقشفية، حيث تميزت هذه الفترة بتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض إعادة التوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، أما فترة الانفاق العام التوسعية والتي تميزت بعدة برامج إنفاقية ضخمة كانت تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد ودعم النمو وهي الفترة 2001-2014، ثم مرت بالإيرادات العامة وصولا إلى الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر و علاقته بأدوات الانفاق العام فقد لخصت نتائج الدراسة في وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وعلاقة عكسية غير معنوية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادية، والعلاقة بين الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي هي علاقة طردية غير معنوية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل وا□الات التي يشملها، وتعتبر سياسة الانفاق العام والسياسة الجبائية الشكلين الرئيسيين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وتعتبر سياسة الانفاق الحكومي من أحد أبرز وسائل الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله وتم التوصل إلى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

1. تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام
2. لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه هذا التدخل.
3. تتجلى أهمية سياسة الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد، سواء بما تعلق بالاستهلاك أو الإنتاج، إضافة إلى كونها عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة، أما من الناحية الاجتماعية فإن الانفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في توزيع الدخل.
4. يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في دول نامية مثل الجزائر، أين يصعب الحصول على الاحصائيات والبيانات بدقة .
5. 5- غياب الرشادة في الانفاق العام، حيث أنه مساهمة سياسة الانفاق العام التوسعية في الجزائر في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر حيث أنه الرغم لتخصيص الجزائر أكثر من 420 مليار دولار

خلال 17 سنة من أجل معدلات للنمو لا يتجاوز 5% أمر يطرح الكثير من الاستفهام، في حين خصصت أوروبا مجتمعة 30مليار دولار للإنقاذ اليونان من الإفلاس . أما بالنسبة للتوصيات والمقترحات فهي كالآتي :

- ترشيد الانفاق العام من خلال الاستناد إلى دراسات نوعية وتقنية في إعداد الميزانية العامة (جانب النفقات العامة)، وتفعيل دور أجهزة الرقابة المالية .
- وضع استراتيجية اقتصادية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها الواقعين الاقتصادي والاجتماعي.
- الاعتماد في مثل هذه الدراسات على المعطيات المتعلقة بقانون ضبط الميزانية لأنه يوفر الإحصائيات الحقيقية لما تم إنجازه فعليا مقارنة بالتقديرات.
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع ذات الفعالية والقيمة المالية المثلى قصد تجنيب الدولة تبعات الارتفاع المفرط في الإنفاق.

***الاقتراحات:**

مساهمة منا بهذا البحث المتواضع نقدم الاقتراحات التالية:

- يجب على الدولة ترشيد النفقات التي من شانها أن تقلل من العجز وتعيد التوازنات.
- التوسع في استخدام أدوات الانفاق العام في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وايراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- عدم الاعتماد على الموارد البترولية فقط الأمر الذي جعل من نمو الناتج المحلي الإجمالي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومزاحمة القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية.

- ضرورة انشاء صناديق سيادية و الاستفادة من تجربة الكويت في هذا المجال .

***آفاق البحث:**

- يمكن توسيع البحث عبر اختبار أثار الانفاق العام على النمو الاقتصادي بالنسبة لمجموعة من الدول النامية من خلال تطبيق طرق جديدة للتقدير القياسي.
- اختبار أثار الانفاق العام على باقي المؤشرات الأخرى للأداء الاقتصادي الكلي مثل الاستقرار الاقتصادي، التشغيل، والعدالة الاجتماعية.
- التركيز على تقلبات الانفاق العام والتي تؤثر سلبا على قرارات رجال الأعمال والأعوان الاقتصادية، حيث أن درجة استقرار وكذا القدرة على التنبؤ بمتغيرات الانفاق العام تحظى أهمية أكبر مقارنة مع طبيعة نظام السياسة المالية، وهذا ما يتطلب تعميق البحث حول تحليل العلاقة بين متغيرات الانفاق العام وتقلباتها، وكذا اختبار أثرها على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. **القرآن الكريم**
2. **القوانين والتشريعات**

المواد 23 ،24،25، 35 من القانون رقم84/17 المؤرخ في 8 شـــوال 1404 الموافق ل 7جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد 28الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984، ص06.

3. **الكتب**

- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1992.
- عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية ،مصر،1984.
- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، ط 2010 .
- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الثالثة،2006.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي: تحليل الكلي، الطبعة الأولى، مجموعة نيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصـــاد المالي، دراســـة التشـــريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية،2010.
- لي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .
- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، ط2004.
- مجدي محمود شـهاب، الاقتصـاد المالي نظرية مالية الدولة ، السـياسـات المالية للنظام الرأسـمالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،1999.
- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصـــادية –مفهومها نظرياتها ســياســاتها، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004.
- مدحت قريشـــي، التنمية الاقتصـــادية، نظريات وســياســات وموضــوعات، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط/الأردن، الطبعة الأولى سنة دار وائل للنشر، 2007.

4. المذكرات والرسائل الجامعية

- ايمان الاخضري، منار نتاري، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2020/1990، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2022/2021.

- برابح عبد الباقي ، مقورة خالد ، دراسة تحليلية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2018) ، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد كمي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2019–2020 .

- براهيمي مايسة، بومالة امينة،الحماية الجزائية للحق في النفقة مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة محمد الصديق بن يحيى،جيجل،2023/2022.

- بركات داودية ، بلهزيل انيسة، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون ،تيارت، 2016/2015.

- بركات داودية ،بلهزيل انيسة،" أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون ،تيارت،2016/2015.

- بن سليمان يحي، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا" دراسة تحليلية قياسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر،2019/2018.

- بن فاضل سامية، النفقات العمومية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة(2001–2016)دراسة قياسية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2018/2017.

- بن وليد فاطمة، الشريف شريفة، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية للفترة (1971–2016)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة احمد دراية،ادرار،2019/2018.

- بودخدخ كريم "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 2001–2009،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010/2009.

- بورصـــاص امال، بلعيد بهية، عن تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شـــهادة الماســـتر، جامعة عبد الرحمن ميرة،بجاية،2021/2020.

- خميرة بشـــير، "دراســـة قياســـية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر" خلال الفترة (1980-2014)، مذكرة لنيل شـــهادة ماســـتر أكاديمي الطور الثاني، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2016/2015.

- درواســـي مســـعود، أطروحة لنيل شـــهادة الدكتوراه، الســـياســـة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر،08 ماي 2005.

- رياش مبروك ،تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصـــاد الســـوق حالة الجزائر 2000 -2015، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

- زكاري محمد، "دراســـة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصـــادي في الجزائر "خلال الفترة (2012/1970) ، مذكرة لنيل شـــهادة الماجســـتير في العلوم الاقتصـــادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،2014/2013.

- طارق قدوري ، "مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة تطبيقية للفترة (2014/1990)، أطروحة لنيل شـهادة دكتوراه في العلوم الاقتصـادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

- عبد الدايم موسى، يوسفي زكرياء، دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSAJ)بأدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة احمد دراية-، ادرار،الجزائر،2018/2017.

- عدة أسماء، "أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكـــرة تخرج لنيل شهـــادة الماجيستير ، جامعة وهران2محمد بن احمد،2016/2015.

- العربي بن علي بوعلام، اليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شـهادة الماجسـتير في اطار مدرسة الدكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2017/2016.

- فرج شعبان ،الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000 –2010)، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011–2012.
- قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان، 2014/2013.
- محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2014/2013.
- المدني كريمة، خياري فريال، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017/1990، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018.
- هيفاء غانيه، الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي : اختبارقانون فاغنر في الجزائر خلال الفترة (2017/1980)،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي،2020/2019.
- الوليد قسوم ميساوي، اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2018.

5. المجلات والمقالات العلمية

- سالم عبد الله محمد باسويد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990–2014، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الاندلس،1424–2003.
- عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، محمد إليفي، أثر الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009–2016)، حوليات جامعة الجزائر1، جزء4، 31 ديسمبر 2018.
- محمد سلامنة، كريم بودخدخ ،أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر2001–2009، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.

- مختار عرفي، عبد الرحمن شنيني، "أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي" في الجزائر للفترة2018 – 1980 محاولة تقييم حسب مقاربة scully، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 8 العدد 3، 2020.

- نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

- بن عدة أمحمد ، لكحل محمد ، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد ، رؤية الجزائر 2020-2023، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022 .

- بوالكور نوردين، " بعنوان "نمو الانفاق الحكومي في الجزائر بين قانون فاجنر وفرضية كينز" دراسة قياسية خلال الفترة (1969-2014) ، مجلة العلوم الإحصائية العدد الثامن ، جامعة 20 اوت 1955،سكيكدة، 2017.

- جريبيع سمير، ايت حبوش وهيبة، "أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2021/1962، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13/العدد02.

- زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي للفترة: 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم.

- لعمرية لعجال ، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر لفترة 2019-2021 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2019 .

6. باللغة الأجنبية

- *AL Gifari Hasnul ،The Effect of Government Expenditure on Economic Growth : The Case of*

- *Gabriel Chipaumire ،The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa ،Mediterranean Journal of Sciences MCSER Publishing ،Rome Italy ،Vol: 05 ،No: 01 ،2014.*

- *ahirushan Gunasekara ،The Impact of Government Expenditure on Economic Growth : A Study of Asian Countries ،International Journal of Social ، Behavioral ،Educational ،Economic ،Business and Industeial Engineering Vol : 09 ،No :09 ،2015.*

- *WanissaSuanin ،The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Thailand ،International Conference on Trends in Economics ، Humanities and Management (ICTEHM'15) March 27-28 ،2015 Singapore.*